

# موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

### نظرة عامة

شهد عام 2010 تحسناً في أداء موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة وذلك بفضل الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الإجمالية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط العالمية لارتفاع الطلب عليه مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة في اقتصادات السوق الناشئة. وكمحصلة لذلك فقد ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية كمجموعة خلال العام. وانعكست هذه الفوائض، مصحوبة بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل والتراجع الطفيف للعجز في صافي التحويلات الجارية، في تحقيق موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية فائضاً كبيراً بلغ 153.5 مليار دولار مقابل 48.2 مليار دولار خلال عام 2009. أما المعاملات الرأسمالية والمالية للدول العربية كمجموعة فقد أسفرت عن تحقيق صافي تدفق للخارج بلغ 64.9 مليار دولار خلال عام 2010 مقارنة بصافي تدفق للداخل قدره 30.6 مليار دولار خلال العام السابق. وذلك كنتيجة للتطورات المذكورة في الحساب الجاري، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الميزان الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية فائضاً كلياً قدره 83.1 مليار دولار خلال عام 2010 مقابل عجز كلي بلغ 12.8 مليار دولار خلال العام السابق مما انعكس على إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 6.0 في المائة في عام 2010 ليبلغ حوالي 172.9 مليار دولار. ويأتي ارتفاع المديونية الخارجية العربية بسبب تزايد حاجة معظم هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع مالياتها العامة. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 0.6 في المائة في عام 2010 لتصل إلى حوالي 14.6 مليار دولار.

وفيما يخص مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22.9 في المائة في عام 2009 إلى 21.3 في المائة في عام 2010 نتيجة معاودة الارتفاع في وتيرة النشاط الاقتصادي. كما تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 6.2 في المائة إلى 5.3 في المائة خلال الفترة ذاتها. بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى في الأسواق التصديرية وتحسن عوائد الصادرات الخدمية.

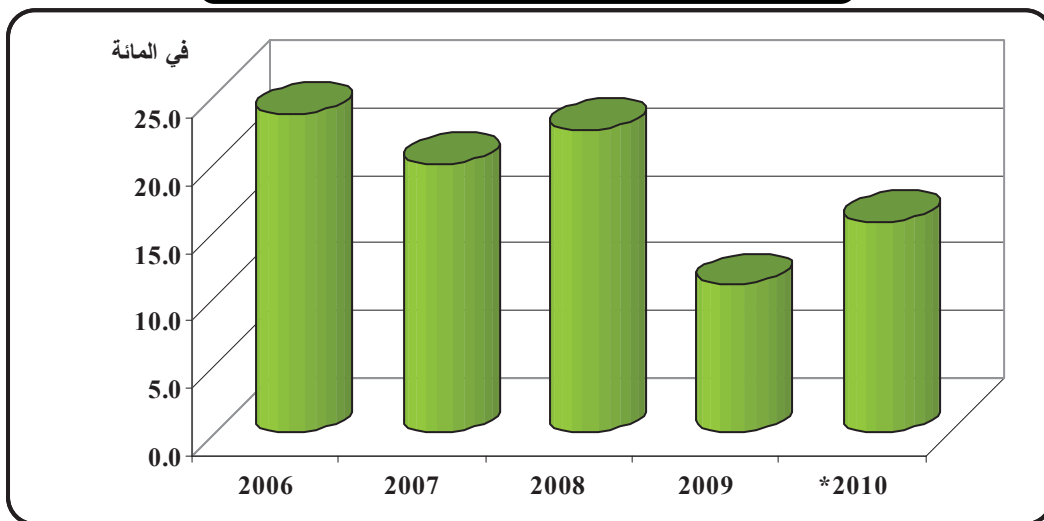
وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية عام 2010، استمر تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية عدا الين الياباني خلال عام 2010 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة معظم العملات العربية المثبتة بالدولار، وفي المقابل تراجعت قيمة معظم العملات العربية التي تتبع نظم التعويم (المدار أو الموجه) مقابل الدولار.

## موازين المدفوعات

### الموازين التجارية

شهدت الدول العربية خلال عام 2010 ارتفاعاً ملحوظاً في فائض الميزان التجاري بلغت نسبته 65.4 في المائة، ليصل إلى 315.7 مليار دولار مقابل 190.8 مليار دولار وبنسبة تراجع بلغت 57.3 في المائة خلال عام 2009. ويعزى ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2010 إلى التصاعد الكبير للصادرات العربية كمحصلة لارتفاع أسعار النفط بشكل كبير مع ارتفاع الطلب عليه عالمياً كنتيجة لتسارع معدلات النمو في اقتصادات السوق الناشئة، هذا في الوقت الذي نمت فيه الواردات بمعدل أقل بكثير. فقد ارتفعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 24.1 في المائة وذلك بعد أن كانت قد حققت تراجعاً ملموساً خلال عام 2009 بلغت نسبته 31.7 في المائة إثر الركود في الاقتصاد العالمي، بينما ارتفعت الواردات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 9.6 في المائة مقابل انخفاض بلغت نسبته 13.6 في المائة خلال عام 2009. وقد ارتفعت نسبة فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 15.6 في المائة في عام 2010 مقارنة مع 10.9 في المائة في عام 2009، الملحقان (1/9- أ) و(2/9) والشكل (1).

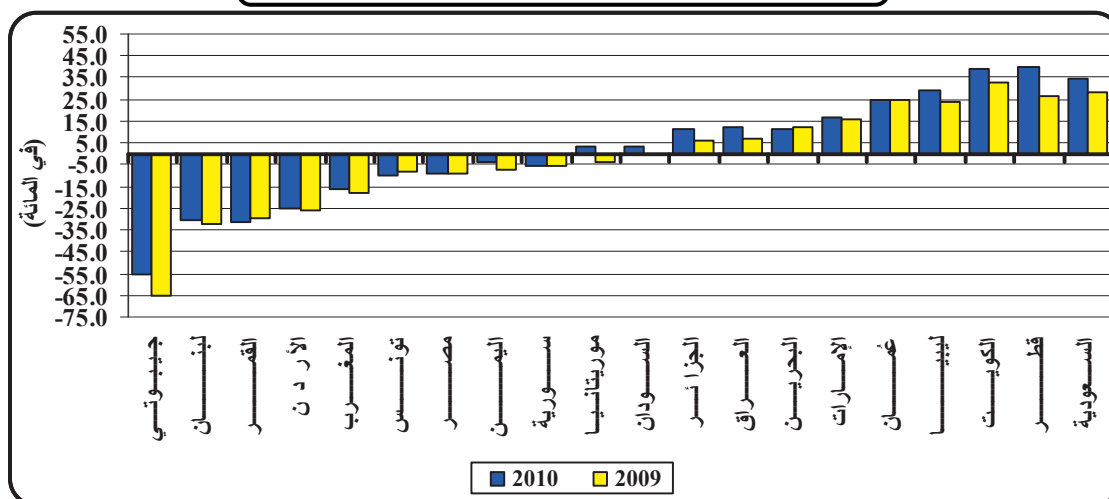
الشكل (1) : نسبة الفائض في الميزان التجاري لإجمالي الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2006-2010



المصدر: الملحق (2/9).

وعلى مستوى الدول فرادى، حققت جميع الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ارتفاعاً ملموساً في فوائض الموازين التجارية خلال عام 2010. فقد ارتفع فائض الميزان التجاري للجزائر بأكثر من الضعف ليصل إلى نحو 18.2 مليار دولار، بما يمثل 11.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع في العراق بمقدار الضعف تقريباً ليصل إلى 14.4 مليار دولار، بما يمثل 11.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع أيضاً الفائض في قطر بنسبة 97.7 في المائة ليصل إلى 51.1 مليار دولار، بما يمثل 39.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما فائض الميزان التجاري للسعودية فقد ارتفع بنسبة 46.1 في المائة ليبلغ 153.7 مليار دولار، بما يمثل 34.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك ارتفع الفائض في ليبيا بنسبة 43.9 في المائة ليصل إلى 21.7 مليار دولار، ممثلاً 29.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع الفائض للكويت بنسبة 39.2 في المائة ليبلغ 47.9 مليار دولار، بما يمثل 36.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بباقي دول المجموعة، فقد ارتفع فائض الميزان التجاري في عُمان بنسبة 36.6 في المائة والإمارات بنسبة 20.9 في المائة، الشكل (2).

الشكل (2) : نسب رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2010-2009



المصدر: الملحق (2/9).

وبالنسبة لبقية الدول العربية المصدرة للنفط، فقد تحول عجز الميزان التجاري للسودان والبالغ 0.3 مليار دولار في عام 2009، إلى فائض قدره 2.6 مليار دولار خلال عام 2010، أي ما يمثل نسبة 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بصفة أساسية للارتفاع الملحوظ في حصيللة الصادرات السلعية، والتي تسودها الصادرات النفطية، بنسبة 41.0 في المائة. كما تحول العجز في موريتانيا إلى فائض قدره 125.8 مليون دولار بما يمثل 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع الفائض في البحرين بنسبة 8.4 في المائة ليصل إلى 2.6 مليار دولار، بما يمثل 11.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لمصر، فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 19.6 في المائة كمحصلة لارتفاع قيمة الواردات بنسبته 13.1 في المائة لتصل إلى 45.1 مليار دولار بينما ارتفعت الصادرات بنسبة أقل 8.4 في المائة لتبلغ 25.0 مليار دولار. وبالنسبة لسورية، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بما

نسبته 7.0 في المائة، ليصل إلى 3.3 مليار دولار وبما يمثل 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما في اليمن فقد انخفض العجز التجاري بصورة ملحوظة بنسبة 51.2 في المائة ليصل إلى حوالي مليار دولار تقريباً.

أما بالنسبة للدول العربية غير المصدرة للنفط، فقد ارتفع العجز التجاري في غالبيتها خلال عام 2010 كنتيجة أساسية لعامل ارتفاع أسعار النفط. ففي تونس ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 23.5 في المائة، وفي القمر بنسبة 12.4 في المائة، وفي الأردن بنسبة 6.1 في المائة وفي لبنان بنسبة 5.8 في المائة. هذا في حين تراجع العجز التجاري في كل من المغرب وجيبوتي بنسبة بلغت 8.1 في المائة و6.7 في المائة على التوالي.

### موازين الخدمات والدخل والتحويلات

ارتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل للدول العربية بمقدار 19.5 مليار دولار، أي بما نسبته 18.5 في المائة ليصل إلى 124.8 مليار دولار في عام 2010 مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 10.6 في المائة خلال عام 2009. ويعزى الارتفاع في العجز بصفة أساسية إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل ودخل الاستثمار في غالبية الدول، وذلك في ضوء تصاعد الأسعار العالمية للنفط وارتفاع قيمة الواردات السلعية للدول العربية، الملحق (1/9) "أ".

وعلى مستوى الدول، ارتفع عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، باستثناء كل من الجزائر وليبيا حيث تراجع العجز فيهما، والكويت التي استمرت في تحقيق فائض خلال عام 2010. فقد تصاعد العجز في قطر بنسبة 40.4 في المائة ليصل إلى 18.7 مليار دولار، والعراق بنسبة 29.1 في المائة ليصل إلى حوالي 5.0 مليار دولار، وفي عمان بنسبة بلغت 23.0 في المائة ليصل إلى 8.6 مليار دولار. كما ارتفع العجز في الإمارات بنسبة 17.9 في المائة ليبلغ 28.4 مليار دولار، وفي السعودية بنسبة 4.3 في المائة ليقصر على 59 مليار دولار. أما بالنسبة لكل من الجزائر وليبيا فقد انخفض فيهما العجز خلال عام 2010 بنسب بلغت 13.1 في المائة و3.4 في المائة ليصل إلى 8.7 مليار دولار و4.0 مليار دولار على الترتيب. بينما تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل في الكويت بنسبة 56.3 في المائة ليصل إلى 1.9 مليار دولار.

وفيما يتعلق بباقي الدول العربية، فيلاحظ ارتفاع عجز ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2010 في كل من السودان بنسبة 22.4 في المائة ليصل إلى 4.4 مليار دولار، واليمن بنسبة 21.8 في المائة ليصل إلى حوالي 2.5 مليار دولار، وموريتانيا بنسبة 7.3 في المائة ليصل إلى 0.6 مليار دولار. كما ارتفع العجز في القمر ليصل إلى 35.4 مليون دولار في عام 2010. وتراجع العجز بصورة ملحوظة في البحرين حيث بلغت نسبة الانخفاض 52.6 في المائة ليبلغ 0.2 مليار دولار. وبالنسبة للدول العربية الأخرى التي عادة ما تحقق فائضاً في موازين الخدمات والدخل، يلاحظ تراجع الفائض في مصر بنسبة 42.7 في المائة ليصل إلى 3.2 مليار دولار كنتيجة أساسية لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار وخاصة تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر. كما تراجع الفائض في المغرب بنسبة 17.6 في المائة

ليصل إلى 3.9 مليار دولار، وتراجع أيضاً الفائض في تونس بنسبة 9.8 في المائة ليصل إلى 464.1 مليون دولار متأثراً بارتفاع المدفوعات من كل من دخل الاستثمار الأجنبي المباشر والنقل. هذا بينما ارتفع الفائض في كل من جيبوتي بنسبة 86.5 في المائة ليبلغ 578.0 مليون دولار، وسورية بنسبة 32.4 في المائة ليصل إلى 1.1 مليار دولار، والأردن بنسبة 4 في المائة ليصل إلى 1.4 مليار دولار، ولبنان بنسبة 4.7 في المائة ليبلغ 2.7 مليار دولار في عام 2010.

وقد استقر العجز المحقق في صافي التحويلات الجارية، والتي تتمثل أساساً في تحويلات العاملين والمعونات الرسمية، عند نفس المستوى تقريباً بالنسبة للدول العربية كمجموعة خلال عام 2010 مقارنة بالعام السابق ليبلغ 37.3 مليار دولار. وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي سجلته دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا وجيبوتي بما قدره 8 مليار دولار أي بنسبة 12 في المائة ليبلغ 74.6 مليار دولار، وارتفاع إجمالي الفائض في بقية الدول العربية بحوالي 8 مليار دولار بما يمثل 27.4 في المائة ليصل إلى 37.3 مليار دولار، الملحق (1/9) "ب".

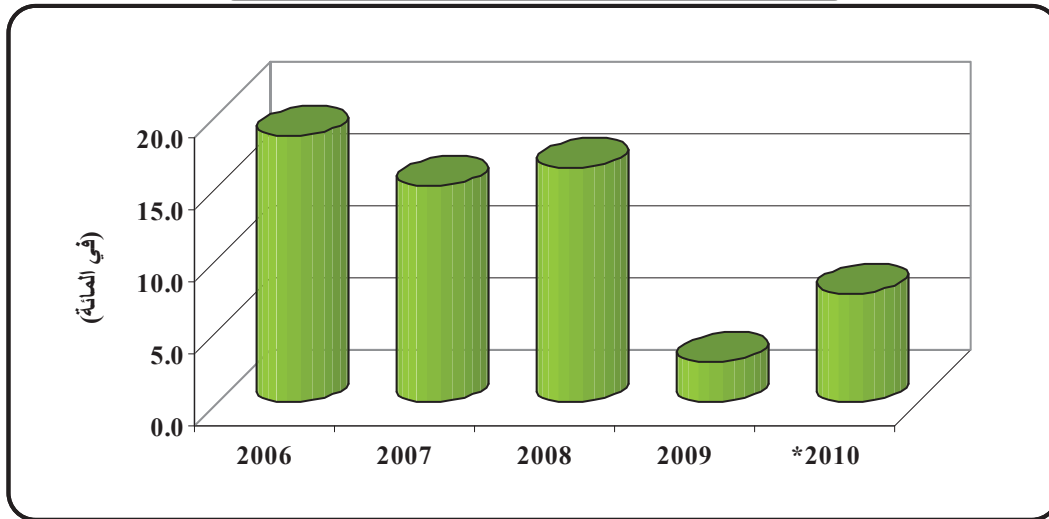
وعلى مستوى الدول التي سجلت عجزاً في صافي التحويلات الجارية في عام 2010، ارتفع العجز في كل من قطر بنسبة 94.7 في المائة ليصل إلى 11.4 مليار دولار، والعراق بنسبة 26.0 في المائة ليقتصر على 2.5 مليار دولار، والبحرين بنسبة 18.0 في المائة ليبلغ 1.6 مليار دولار، والإمارات بنسبة 10.7 في المائة ليصل إلى 11.3 مليار دولار. أما السعودية فقد ارتفع العجز لديها بقدر ضئيل بلغ 0.9 في المائة ليستقر عند مستوى 27.9 مليار دولار خلال عام 2010. بينما تراجع العجز في ليبيا بنسبة 1.7 في المائة ليبلغ 1.5 مليار دولار والكويت بقدر طفيف بلغت نسبته 0.1 في المائة ليبلغ 13 مليار دولار، ولقد اقتصر العجز في جيبوتي على 22.5 مليون دولار فقط.

أما بالنسبة للدول التي سجلت فائضاً في صافي التحويلات الجارية، يلاحظ تصاعد الفائض في السودان خلال عام 2010 بأكثر من الضعف ليصل إلى 2.1 مليار دولار مقابل 1.0 مليار دولار خلال العام السابق، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الملموس في التحويلات الواردة إلى الحكومة العامة بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في تحويلات العاملين الأجانب في السودان. كما تصاعد الفائض في لبنان بنسبة 70.3 في المائة ليصل إلى 3.1 مليار دولار. وارتفع الفائض بالنسبة لمصر بنسبة 56.3 في المائة ليبلغ 12.4 مليار دولار، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تضاعف تحويلات العاملين المصريين من الدول العربية (خاصة دول مجلس التعاون الخليجي) من 3.9 مليار دولار خلال عام 2009 لتصل إلى 9.9 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 80.0 في المائة من فائض صافي التحويلات خلال عام 2010. كذلك تصاعد الفائض لليمن بنسبة 51.2 في المائة ليصل إلى 2.3 مليار دولار، ويعزى ذلك لارتفاع المتحصلات من كل من تحويلات العاملين والتحويلات الواردة للحكومة العامة. وارتفع الفائض أيضاً في كل من سورية والأردن وتونس والمغرب والجزائر، ولكن بمعدلات تراوحت بين 4.4 في المائة و0.8 في المائة وذلك كنتيجة لارتفاع تحويلات العاملين بها. كما حققت القمر ارتفاعاً في الفائض ليبلغ 155.8 مليون دولار. هذا وقد تراجع الفائض في موريتانيا بنسبة 4.8 في المائة ليصل إلى 125.1 مليون دولار.

## موازن الحسابات الخارجية الجارية

شهد أداء الحساب الجاري للدول العربية فائضاً كبيراً خلال عام 2010، كمحصلة للارتفاع الملحوظ في إجمالي فائض الميزان التجاري، والمتحقق أساساً كما سبقت الإشارة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط، والذي فاق العجز الإجمالي المتحقق في كل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات. فقد تضاعف فائض الحساب الجاري للدول العربية ليصل إلى 153.5 مليار دولار مقارنة بفائض قدره 48.2 مليار دولار بنسبة تراجع بلغت 85.2 في المائة خلال عام 2009. وقد ارتفعت نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.8 في المائة في عام 2009 إلى 7.6 في المائة في عام 2010، الملحقان (1/9) "ج" و(3/9) والشكل (3).

الشكل (3) : نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لإجمالي الدول العربية، 2006-2010



المصدر: الملحق (3/9).

وعلى مستوى الدول، فمن الملاحظ أن فائض ميزان الحساب الجاري قد ارتفع بصورة كبيرة جداً في كافة الدول المصدرة الرئيسية للنفط. وفي المقابل فقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى رفع قيمة فاتورة الواردات في الدول المستوردة له، الأمر الذي أدى إلى وجود إختلالات في الحساب الجاري بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط. هذا وقد خفف من حدة تفاقم هذا الاختلال تحقيق معظم الدول المستوردة للنفط فائضاً في ميزان الخدمات والدخل، بالإضافة إلى ارتفاع الفائض في صافي التحويلات بصورة كبيرة وبصفة خاصة تحويلات العاملين لدى الدول المصدرة الرئيسية للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي) والتي ارتفعت قيمة التحويلات منها لبعض الدول المستوردة للنفط.

فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد تضاعف الفائض الجاري في الجزائر خلال عام 2010 ليصل إلى 12.2 مليار دولار مقابل 0.4 مليار دولار في عام 2009. كما تضاعف الفائض في العراق ليصل إلى 6.9 مليار دولار

مقارنة بفائض قدره 1.3 مليار دولار في العام المقابل. أما السعودية فقد ارتفع فيها فائض الحساب الجاري بأكثر من الضعفين ليبلغ 66.8 مليار دولار خلال عام 2010، ليمثل بذلك حوالي 43.5 في المائة من إجمالي الفائض الجاري المتحقق للدول العربية، مقابل فائض بلغ 21 مليار دولار في عام 2009. وارتفع أيضاً بأكثر من الضعفين بالنسبة لقطر ليبلغ 21.0 مليار دولار مقابل 6.7 مليار دولار. وقفز الفائض في ليبيا بنسبة 72.2 في المائة ليصل إلى 16.2 مليار دولار، والكويت بنسبة 42.7 في المائة ليبلغ 36.8 مليار دولار خلال عام 2010. وبالنسبة للإمارات فقد ارتفع الفائض بنسبة 43.2 في المائة ليصل إلى 11.2 مليار دولار. بينما تحول العجز بالنسبة لعمان إلى فائض بلغ حوالي 2.0 مليار دولار.

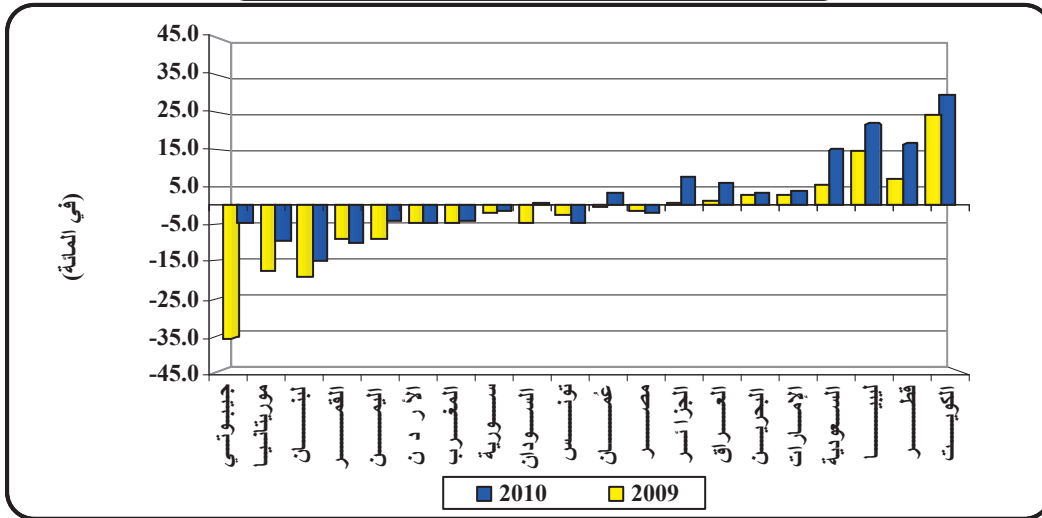
وفيما يتعلق ببقية الدول العربية، فقد شهدت جميعها عجزاً في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2010، وذلك باستثناء كل من البحرين التي ارتفع فيها الفائض بنسبة 37.5 في المائة ليصل إلى 0.8 مليار دولار مقابل 0.6 مليار دولار في عام 2009 والسودان التي تحول فيها العجز البالغ 2.9 مليار دولار خلال عام 2009 إلى فائض قدره 0.3 مليار دولار خلال عام 2010. هذا وقد ارتفع العجز في كل من تونس بنسبة 71.8 في المائة ليصل إلى 2.1 مليار دولار، ومصر بنسبة 38.8 في المائة ليبلغ 4.4 مليار دولار، والقمر بنسبة 17.7 في المائة ليبلغ 56.8 مليون دولار والأردن بنسبة بلغت 16.6 في المائة ليصل إلى 1.3 مليار دولار خلال عام 2010. بينما تراجع العجز في اليمن ليصل إلى 1.2 مليار دولار أي بانخفاض نسبته 52.9 في المائة. وتراجع أيضاً العجز في موريتانيا بنسبة 35.8 في المائة ليصل إلى 0.3 مليار دولار، والمغرب بنسبة 12.9 في المائة ليبلغ حوالي 4.0 مليار دولار، ولبنان بنسبة 11.3 في المائة ليقتصر على حوالي 6.0 مليار دولار، وسورية بنسبة 8.7 في المائة ليصل إلى 1.1 مليار دولار. واقتصر العجز في جيبوتي على 55.9 مليون دولار.

وفيما يتعلق بأرصدة الموازين الجارية كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، يلاحظ ارتفاعها في كافة الدول التي شهدت فائضاً في الميزان الجاري خلال عام 2010. فقد ارتفعت في الكويت لتصل إلى 29.6 في المائة مقابل 24.3 في المائة في العام السابق، كما ارتفعت النسبة في ليبيا لتبلغ 21.8 في المائة مقابل 14.7 في المائة، والسعودية لتصل إلى 14.9 في المائة مقابل 5.6 في المائة خلال عام 2009. كذلك ارتفعت النسبة لقطر حيث بلغت 16.4 في المائة مقابل 6.8 في المائة، والجزائر لتصل إلى 7.5 في المائة مقابل 0.3 في المائة في السنة السابقة. وارتفعت أيضاً نسبة رصيد الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي لكل من العراق لتبلغ 5.7 في المائة مقابل 1.3 في المائة، والإمارات لتصل إلى 3.8 في المائة مقابل 2.9 في المائة، والبحرين لتصل إلى 3.4 في المائة مقابل 2.9 في المائة. وبلغت النسبة في كل من عمان والسودان 3.1 في المائة، و0.4 في المائة خلال عام 2010.

أما بالنسبة لمجموعة الدول التي شهدت عجزاً في الميزان الجاري خلال عام 2010، فقد تصدرت لبنان هذه المجموعة من حيث نسبة عجز الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي بالرغم من انخفاضها عن العام الماضي، حيث بلغت هذه النسبة 15.2 في المائة خلال عام 2010 مقابل 19.3 في المائة في عام 2009. وتلتها القمر بنسبة 10.2 في المائة مقابل

9.1 في المائة، ثم موريتانيا بنسبة 9.6 في المائة مقابل 17.9 في المائة، وجيبوتي بنسبة 5.0 في المائة مقابل 35.8 في المائة. وقد بلغ عجز الميزان الجاري كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي 5 في المائة و4.8 في المائة في كل من الأردن وتونس، و4.3 في المائة في المغرب خلال عام 2010، بينما كانت النسبة أقل لكل من اليمن ومصر وسورية حيث بلغت 4.1 في المائة و2.0 في المائة و1.8 في المائة على الترتيب، الشكل (4).

الشكل (4) : نسب رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2010-2009



المصدر: الملحق (3/9).

### موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

أسفرت المعاملات المالية والرأسمالية للدول العربية كمجموعة عن صافي تدفق رأسمالي للخارج بلغ 64.9 مليار دولار في عام 2010 مقابل صافي تدفق رأسمالي للداخل بلغ 30.6 مليار دولار في 2009. وقد جاء ذلك كنتيجة أساسية للارتفاع الكبير في الموازين الخارجية الجارية للدول العربية في ضوء ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة في اقتصادات السوق الناشئة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول في صافي تدفقات الدول العربية إلى الخارج يرجع بصفة أساسية إلى تحول صافي التدفق للداخل المتحقق في السعودية في عام 2009 والذي بلغ 39.8 مليار دولار، إلى صافي تدفق للخارج وقدره 42.2 مليار دولار في عام 2010. هذا بالإضافة إلى ارتفاع صافي التدفق للخارج في الكويت من 25.4 مليار دولار خلال عام 2009 ليصل إلى 32.6 مليار دولار في عام 2010، الملحق (1/9) "ج".

وعلى مستوى الدول العربية الأخرى المصدرة الرئيسية للنفط، فقد شهدت كل من قطر وعمان تحول صافي التدفقات للداخل إلى صافي تدفقات للخارج بلغت 13.2 مليار دولار و1.1 مليار دولار على الترتيب في عام 2010. وارتفع

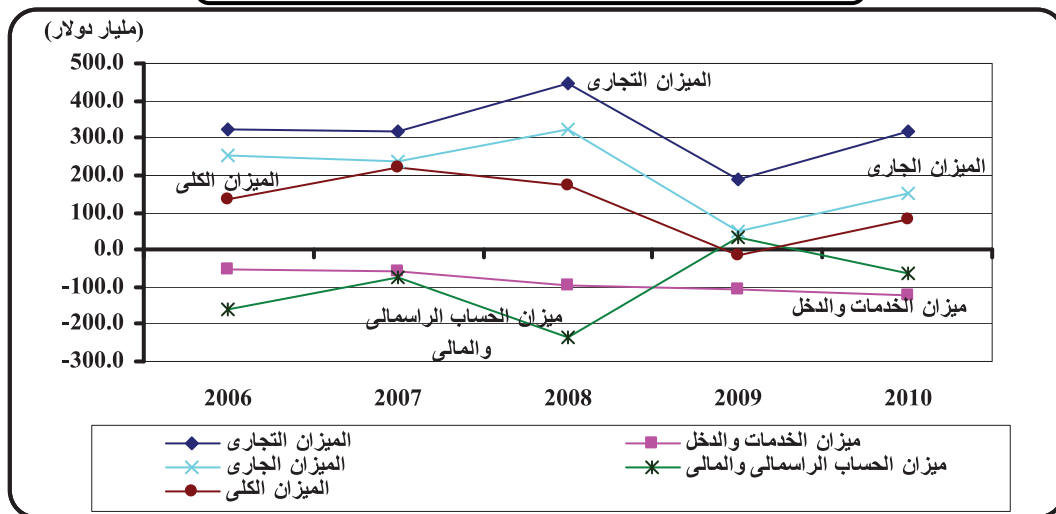


صافي التدفق للخارج في ليبيا ليبلغ 13.5 مليار دولار مقابل 3.6 مليار دولار في العام السابق. هذا في حين تحول صافي التدفق للخارج في الإمارات البالغ 9.7 مليار دولار في عام 2009 إلى صافي تدفق للداخل قدره 2.0 مليار دولار في عام 2010. وارتفع صافي التدفق للداخل في كل من العراق ليبلغ 5.8 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار. بينما انخفض صافي التدفق للداخل في الجزائر بقدر ضئيل بلغت نسبته 0.9 في المائة ليصل إلى 3.4 مليار دولار خلال عام 2010.

وبالنسبة لبقية الدول العربية، فقد حققت صافي تدفقات مالية ورأسمالية للداخل خلال عام 2010 وذلك باستثناء كل من سورية واليمن حيث بلغت صافي التدفقات للخارج في كل منهما حوالي 606.6 مليون دولار و 35.5 مليون دولار على التوالي. هذا وقد ارتفع صافي التدفق للداخل بصورة ملحوظة في كل من مصر ولبنان والأردن والمغرب، حيث ارتفع صافي التدفق للداخل في مصر بأكثر من الضعف ليبلغ حوالي 7.9 مليار دولار، كنتيجة لتحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية إلى صافي تدفق للداخل قدره 10.9 مليار دولار في عام 2010 مقابل 260.7 مليون دولار تدفقات للخارج في العام السابق. كما ارتفع الصافي بالنسبة للبنان بنسبة 66.5 في المائة ليصل إلى 9.8 مليار دولار. وارتفع أيضاً الصافي في الأردن بنسبة 51.4 في المائة ليبلغ 895 مليون دولار. كذلك ارتفع الصافي للمغرب بنسبة 12.1 في المائة ليبلغ 5.3 مليار دولار. أما بالنسبة لكل من جيبوتي والسودان والقمر وتونس وموريتانيا فقد تراجع فيها صافي التدفق للداخل بنسب تراوحت بين 82.0 في المائة في السودان وجيبوتي و 9.8 في المائة في موريتانيا. في حين تحول صافي التدفقات للخارج في البحرين والبالغ 613.0 مليون دولار في عام 2009 إلى صافي تدفقات للداخل بلغ 402.4 مليون دولار في عام 2010.

وفي ضوء التطورات المذكورة في الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، فقد تحول الميزان الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية إلى فائض بلغ 83.1 مليار دولار في عام 2010، مقابل عجز قدره 12.8 مليار دولار في العام السابق، الشكل (5).

الشكل (5) : التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال الفترة 2010-2006



المصدر: الملحق (1/9).

## الاحتياطيات الخارجية الرسمية

ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية من 924.5 مليار دولار في عام 2009 ليصل إلى 1008.6 مليار دولار في عام 2010 أي بمعدل ارتفاع قدره 9.1 في المائة. وكمحصلة لارتفاع الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة بنسبة 9.6 في المائة وهي أعلى قليلاً عن تلك المحققة في الاحتياطيات فقد استقرت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات خلال عام 2010 عند مستوى 20.3 شهر، وهو نفس المستوى المحقق تقريباً في العام السابق، الملحق (4/9).

وعلى مستوى الدول فرادى، يلاحظ ارتفاع الاحتياطيات الخارجية لمعظم الدول العربية فيما عدا كل من اليمن، وتونس، والسودان، والقمر، والمغرب. فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد نمت احتياطيات كل من الإمارات بنسبة 18.5 في المائة لتصل إلى 42.8 مليار دولار، والجزائر بنسبة 8.8 في المائة لتصل إلى 162.2 مليار دولار، والسعودية بنسبة 8.6 في المائة لتبلغ 444.7 مليار دولار، والعراق بنسبة 14.2 في المائة لتصل إلى 50.4 مليار دولار، وعمان بمعدل 6.7 لتصل إلى 13 مليار دولار. أما قطر فقد تصاعدت احتياطياتها خلال عام 2010 لتصل إلى 30.6 مليار دولار مقابل 18.3 مليار دولار في العام السابق، محققة بذلك أعلى معدل نمو بلغ 67.2 في المائة. كما ارتفعت الاحتياطيات في كل من الكويت بنسبة 4.8 في المائة لتصل إلى 21.2 مليار دولار وليبيا بنسبة 2.6 في المائة لتصل إلى 102.8 مليار دولار.

وبالنسبة لبقية الدول العربية، فقد ارتفعت الاحتياطيات الخارجية في كل من البحرين بمعدل 33.7 في المائة لتبلغ 5.1 مليار دولار مقابل 3.8 مليار دولار في العام السابق، وسورية بنسبة 16.2 في المائة لتصل إلى 18.5 مليار دولار، والأردن بنسبة 12.2 في المائة لتصل إلى 12.5 مليار دولار. كما نمت الاحتياطيات في كل من موريتانيا ولبنان ومصر وجيبوتي. هذا بينما انخفضت الاحتياطيات في كل من اليمن وتونس والسودان والقمر والمغرب بنسب 15.1 في المائة و11.1 في المائة و5.7 في المائة و3.3 في المائة و2.8 في المائة لتصل إلى 6.3 مليار دولار و9.5 مليار دولار و644 مليون دولار و145.3 مليون دولار و22.4 مليار دولار على الترتيب.

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات<sup>(1)</sup>، فقد تراجع نسبة التغطية في ليبيا من 54.6 شهراً في عام 2009 إلى نحو 50 شهراً في عام 2010. كما تراجع النسبة في اليمن من 11.2 شهراً لتصل إلى 8.6 شهراً، والسعودية من 56.5 شهراً إلى 54.8 شهراً، وتونس من 7.0 أشهر إلى 5.4 شهراً، وعمان من 9.1 شهراً إلى 8.1 شهراً للفترة ذاتها. وانخفضت أيضاً نسبة التغطية بشكل أقل حدة في كل من المغرب والقمر ومصر والكويت ولبنان وموريتانيا والسودان في عام 2010. ومن ناحية أخرى فقد تصاعدت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات في قطر لتصل إلى 17.6 شهراً في عام 2010 مقابل 9.8 شهراً في عام 2009. وارتفعت النسبة أيضاً في الجزائر من 47.8 شهراً لتبلغ 50.1 شهراً في عام 2010، وسورية من 13.7 شهراً لتصل إلى 14.6 شهراً. كما ارتفعت النسبة بصورة طفيفة في

(1) محتسبة على أساس قسمة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

كل من البحرين والأردن وجيبوتي والإمارات، في حين استقرت عند 16.2 شهراً في العراق وهو نفس المستوى الذي سبق وأن تحقق خلال عام 2009، الملحق (5/9).

## الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم<sup>(2)</sup> في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة<sup>(3)</sup> بنسبة 6.0 في المائة في عام 2010 متجاوزاً نسبة النمو التي سجلها في عام 2009 والتي بلغت 3.1 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 163.2 مليار دولار في نهاية عام 2009 إلى نحو 172.9 مليار دولار في نهاية عام 2010. ويعود الارتفاع في هذه المديونية إلى زيادة اعتماد عدة دول على الاقتراض الخارجي في ظل استمرار المصاعب في أوضاعها المالية، وتغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

### الجدول رقم (1)

#### الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي 2009 و2010

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2010*	2009	2010*	2009	
634	551	6,503	5,457	الأردن
2,296	2,357	21,612	20,984	تونس
667	1,000	5,457	5,413	الجزائر
14	16	706	610	جيبوتي
521	265	37,450	35,785	السودان
638	620	4,469	4,677	سورية
469	480	8,211	7,169	عمان
8	8	233	263	القمر
4,188	4,443	20,274	21,012	لبنان
2,746	2,659	34,993	33,287	مصر
2,089	1,830	23,576	19,368	المغرب
108	61	3,318	3,139	موريتانيا
255	253	6,139	6,035	اليمن
14,633	14,543	172,941	163,199	الدول العربية المقترضة

\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

(2) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. والدين العام الخارجي القائم هو صافي السحوبات والسداد الخاصة بالقروض المتعاقد عليها كما في نهاية العام، ويتضمن أيضاً المتأخرات والغرامات إن وجدت.

(3) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

وقد استمرت تداعيات الأزمة المالية العالمية في التأثير على وضع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة ذات الموارد الطبيعية المحدودة. فعلى الرغم من تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي والأداء المالي في معظم هذه الدول في عام 2010، إلا أنها بقيت تعاني من عجز كلي في مالياها العامة. فقد لجأ العديد من الدول العربية المقترضة إلى زيادة الإنفاق العام في عام 2009 للتصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية سواء عن طريق زيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية وزيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية في بعض الدول أو التوسع في الإنفاق الرأسمالي للحد من تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي، مما نجم عنه تكبدها لعجز مالي كلي بدرجات متفاوتة. وقد اتخذت دول مقترضة سياسات مالية هدفت إلى تخفيض العجز المالي في عام 2010، إلا أن المخاوف من التأثير سلباً على وتيرة النشاط الاقتصادي والالتزامات المسبقة بزيادة الرواتب والدعم الحكومي للسلع الأساسية والتحويلات الاجتماعية لم تؤدي إلى تخفيض مؤثر في هذا العجز. وبالتالي، فقد ازدادت حاجتها للاقتراض الخارجي في عام 2010. وتجدر الإشارة إلى نسبة النمو في المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة في عام 2010 كانت ضعف نسبة النمو في هذه المديونية في عام 2009 الأمر الذي يدل على زيادة حاجة هذه الدول للاقتراض الخارجي لمواجهة المصاعب في أوضاعها المالية.

كما يبرز سبب آخر لزيادة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة في عام 2010 وهو تأثر هذه المديونية بالتغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني قد انخفض بنسبة 11.2 في المائة في نهاية عام 2010 مقارنة بنهاية عام 2009، مما يعني زيادة مقدار المديونية بالين الياباني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وفي المقابل، فقد ارتفع سعر صرف الدولار مقابل كل من اليورو والجنيه الإسترليني وحقوق السحب الخاصة بنسبة 8.5 في المائة و4.9 في المائة و1.8 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة الأمر الذي يعني انخفاض مقدار المديونية بهذه العملات عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وبالتالي، فإن هذه التغيرات أثرت على قيمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة المقيمة بالدولار طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في معظمها في عام 2010 بنسب متفاوتة. فقد ازداد إجمالي الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 21.7 في المائة في عام 2010 ليصل إلى حوالي 23.6 مليار دولار، وارتفع في مصر بنسبة 5.1 في المائة ليبلغ نحو 35.0 مليار دولار. كما نمت مديونية الأردن الخارجية بنسبة 19.2 في المائة في عام 2010 لتصل إلى 6.5 مليار دولار. وقد لجأت هذه الدول أيضاً إلى الاقتراض الداخلي، حيث كان اعتماد مصر على مصادر التمويل المحلية كبير للغاية مقارنة بمصادر التمويل الخارجية، في حين اعتمد المغرب بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي، وجاء الاعتماد على مصدري التمويل الخارجي والداخلي شبه متوازن في حالة الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول الثلاث أصدرت سندات دولية Eurobonds في عام 2010، بحيث أصدر كل من المغرب مليار يورو، ومصر مليار دولار والأردن 750 مليون دولار. كما يذكر أن مقدار الارتفاع في مديونية المغرب الخارجية الذي بلغ 4.2 مليار دولار في عام 2010 مثل ما يربو عن 40 في المائة من مقدار الارتفاع في المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة.

وإزداد الدين العام الخارجي لعمان بنسبة 14.5 في المائة في عام 2010 ليصل إلى حوالي 8.2 مليار دولار، ولجيبوتي بنسبة 15.8 في المائة. أما تونس، فقد بلغت مديونيتها العامة الخارجية حوالي 21.6 مليار دولار في نهاية عام 2010، تمثل ارتفاعاً نسبته 3.0 في المائة خلال العام. وقد استمر السودان في مراكمة متأخرات السداد في ضوء الظروف السياسية المحلية والدولية غير المواتية، حيث ارتفعت مديونته الخارجية بنسبة 4.7 في المائة في عام 2010 لتبلغ حوالي 37.5 مليار دولار. كما ارتفع الدين العام الخارجي لليمن بنسبة 1.7 في المائة إلى 6.1 مليار دولار، ولموريتانيا بنسبة 5.7 في المائة ليبلغ 3.3 مليار دولار في نهاية عام 2010. أما الجزائر، فقد ارتفعت مديونيتها الخارجية بنسبة 0.8 في المائة في عام 2010 لتصل إلى حوالي 5.5 مليار دولار.

وفي المقابل، فقد تراجعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2010. فقد انخفض الدين العام الخارجي للقمر بنسبة 11.4 في المائة ليصل إلى حوالي 233 مليون دولار. كما انخفضت مديونية سورية الخارجية بنسبة 4.5 في المائة في عام 2010 لتبلغ نحو 4.5 مليار دولار، حيث جاء مقدار الانخفاض في هذه المديونية مقارباً لمقدار الارتفاع في مديونيتها الداخلية. كذلك تراجع الدين العام الخارجي للبنان بنسبة 3.5 في المائة إلى ما يقارب 20.3 مليار دولار في نهاية عام 2010، بينما ارتفع حجم دينه العام الداخلي.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة طفيفة بلغت 0.6 في المائة في عام 2010 لتبلغ نحو 14.6 مليار دولار. وقد ارتفعت خدمة المديونية الخارجية في السودان بحوالي الضعف لتصل إلى 521 مليون دولار في عام 2010، وفي موريتانيا بنسبة 78.0 في المائة لتبلغ 108 مليون دولار، وفي المغرب بنحو 14.1 في المائة لتصل إلى نحو 2.1 مليار دولار، وفي الأردن بحوالي 14.9 في المائة لتبلغ 634 مليون دولار. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في مصر بنسبة 3.3 في المائة في عام 2010 لتبلغ حوالي 2.7 مليار دولار، وفي سورية بنسبة 2.9 في المائة، وفي اليمن بنسبة طفيفة بلغت 0.8 في المائة، الملحق (7/9).

ومن جانب آخر، فقد تراجعت خدمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2010، حيث انخفضت بحددة في الجزائر بنسبة بلغت الثلث، وتراجعت في لبنان بنسبة 5.7 في المائة لتصل إلى حوالي 4.2 مليار دولار، وفي تونس بنسبة 2.6 في المائة لتبلغ حوالي 2.3 مليار دولار. كما تراجعت خدمة مديونية عمان الخارجية بنسبة 2.3 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم خدمة الدين العام الخارجي في لبنان ومصر وتونس والمغرب مجتمعة مثل ما يزيد عن 77 في المائة من خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2010.

### التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد

على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

ففيما يخص مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض للدول العربية المقترضة كمجموعة من 22.9 في المائة في عام 2009 إلى 21.3 في المائة في عام 2010، معوذاً منحى التراجع الذي بدأ في عام 2004. وترجع أهم أسباب هذا الانخفاض إلى عودة وتيرة النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2010 بعد تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2009. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان ومصر واليمن دون المتوسط للدول العربية كمجموعة، حيث بلغت أقل من 21.3 في المائة في عام 2010. أما في كل من موريتانيا وجيبوتي ولبنان والسودان وتونس والقمر والمغرب والأردن، فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية كمجموعة، إذ تراوحت بين 91.4 في المائة في موريتانيا وحوالي 24.6 في المائة في الأردن، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)  
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة  
عامي 2009 و2010

(نسبة مئوية)		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات				
2010*	2009	2010*	2009	
5.2	5.0	24.6	22.9	الأردن
10.4	11.8	48.8	48.2	تونس
1.1	2.1	3.4	3.9	الجزائر
6.8	8.0	63.7	60.5	جيبوتي
5.0	2.7	51.6	61.4	السودان
3.7	4.0	7.6	8.7	سورية
1.3	1.9	13.0	15.3	عمان
10.1	10.2	41.8	49.6	القمر
22.6	23.5	51.7	60.2	لبنان
6.0	4.6	16.0	17.7	مصر
4.7	8.6	25.8	21.4	المغرب
5.2	3.4	91.4	103.6	موريتانيا
2.8	4.1	21.0	21.5	اليمن
5.3	6.2	21.3	22.9	الدول العربية المقترضة

\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 3.9 في المائة في عام 2009 إلى 3.4 في المائة في عام 2010، وفي سورية من 8.7 في المائة إلى 7.6 في المائة، وفي عمان من 15.3 في المائة إلى 13.0 في المائة وفي مصر من 17.7 في المائة إلى 16.0 في المائة خلال الفترة ذاتها. أما في اليمن، فقد تراجعت هذه النسبة بشكل طفيف لتصل إلى 21.0 في المائة في عام 2010. وعلى الرغم من تراجع نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا من 103.6 في المائة في عام 2009 إلى 91.4 في المائة في عام 2010، إلا أن عبء الدين الخارجي لموريتانيا يبقى كبيراً خصوصاً في ظل تراجع الإنتاج النفطي. أما في لبنان، فقد استمر الانخفاض المطرد في هذه النسبة حيث تراجعت من 60.2 في المائة في عام 2009 إلى 51.7 في المائة في عام 2010 جراء اعتماد لبنان بشكل متزايد على الاقتراض المحلي. كما انخفضت نسبة مديونية السودان الخارجية إلى ناتجها المحلي الإجمالي من 61.4 في المائة إلى 51.6 في المائة، والقمر من 49.6 في المائة إلى 41.8 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 في كل من الأردن والمغرب وتونس وجيبوتي. ففي الأردن، وبعد قيامه بالسداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية عبر تحويلها إلى مديونية داخلية في عام 2008 ضمن سياسته المتعبة الهادفة إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية، فقد عاودت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيه إلى الارتفاع حيث ازدادت من 22.9 في المائة في عام 2009 إلى 24.6 في المائة في عام 2010. أما في المغرب، فقد ارتفعت هذه النسبة من 18.6 في المائة في عام 2008 إلى 21.4 في المائة في عام 2009 وإلى 25.8 في المائة في عام 2010 بعد أن كانت قد أخذت منحاً تراجعياً خلال السنوات السابقة. كما ازدادت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس بشكل طفيف إلى 48.4 في المائة، بينما ارتفعت في جيبوتي من 60.5 في المائة في عام 2009 إلى 63.7 في المائة في عام 2010. ويذكر في هذا الصدد أن جيبوتي تتحمل ثاني أكبر عبء مديونية خارجية بين الدول العربية المقترضة بعد موريتانيا.

أما على صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال السنوات القليلة الماضية. فبعد انتعاش أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى وتحسن الصادرات الخدمية في الدول العربية المقترضة في عام 2010، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية كمجموعة من 6.2 في المائة في عام 2009 إلى 5.3 في المائة في عام 2010. وقد انخفضت هذه النسبة في كل من الجزائر وعمان واليمن وسورية والمغرب وجيبوتي وتونس والقمر ولبنان في عام 2010. وقد أصبحت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر الأدنى بين الدول العربية المقترضة حيث تراجعت هذه النسبة فيها من 2.1 في المائة في عام 2009 إلى 1.1 في المائة في عام 2010، تلتها عمان التي تراجعت هذه النسبة فيها من 1.9 في المائة إلى 1.3 في المائة خلال الفترة نفسها. وانخفضت هذه النسبة في اليمن من 4.1 في المائة في عام 2009 إلى 2.8 في المائة في عام 2010، وفي سورية من 4.0 في المائة إلى 3.7 في المائة، وفي المغرب من 8.6 في المائة إلى 4.7 في المائة، وفي جيبوتي من 8.0 في المائة إلى 6.8 في المائة. وتعتبر نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية في لبنان مرتفعة على الرغم من انخفاضها من 23.5 في المائة في عام

2009 إلى 22.6 في المائة في عام 2010، وكذلك الأمر في تونس التي تراجعت هذه النسبة فيها من 11.8 في المائة إلى 10.4 في المائة خلال الفترة ذاتها، والقمر التي انخفضت فيها هذه النسبة بشكل طفيف إلى 10.1 في المائة في عام 2010، الملحق (9/9). وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في كل من السودان والأردن وموريتانيا ومصر في عام 2010. وجاء الارتفاع في هذه النسبة طفيفاً في الأردن لتصل إلى 5.2 في المائة في عام 2010. أما في السودان، فقد ارتفعت هذه النسبة من 2.7 في المائة في عام 2009 إلى 5.0 في المائة في عام 2010، وفي موريتانيا من 3.4 في المائة إلى 5.2 في المائة، وفي مصر من 4.6 في المائة إلى 6.0 في المائة خلال الفترة نفسها.

## تطورات أسعار الصرف العربية

استمر تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية عدا الين الياباني خلال عام 2010 الامر الذي ادى إلى ارتفاع قيمة معظم العملات العربية المثبتة بالدولار، وفي المقابل تراجعت قيمة معظم العملات العربية التي تتبع نظم التعويم (المدار أو الموجه) مقابل الدولار، الملحق (10/9).

فبالنسبة للعملات العربية المثبتة أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو بنسبة بلغت حوالي 5.3 في المائة، باستثناء الدينار الكويتي المثبت بسلة من العملات منذ عام 2007. كما تحسنت مقابل اليورو قيمة كل من الدينار الأردني بنسبة 5.2 في المائة والفرنك الجيوتي بنسبة 3.7 في المائة والليرة اللبنانية بنسبة 5.3 في المائة. وبالنسبة للعملات العربية المثبتة بسلة من العملات، ارتفعت قيمة الدينار الكويتي بحوالي 0.1 في المائة مقابل الدولار و4.9 في المائة مقابل اليورو. في حين تراجعت قيمة الدرهم المغربي مقابل الدولار بنسبة 4.5 في المائة، إلا أنها تحسنت مقابل اليورو بنسبة 0.9 في المائة تقريباً.

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد تحسنت قيمة الليرة السورية بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.5 في المائة مقابل الدولار و5.0 في المائة مقابل اليورو. وبالنسبة للدينار الليبي المثبت أيضاً بسلة حقوق السحب الخاصة فقد تراجعت قيمته مقابل الدولار بنسبة 1.3 في المائة، بينما تحسنت أمام اليورو حيث ارتفعت بنسبة 4.0 في المائة.

وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظم تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو المستقل)، فقد تحسنت قيمة الجنيه السوداني مقابل كل من الدولار بنسبة 0.4 في المائة واليورو بنسبة 5.3 في المائة خلال عام 2010 واستقرت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار عند نفس المستوى في العام السابق، بينما تحسنت مقابل اليورو بنسبة 5.3 في المائة. هذا في حين تراجعت قيمة الدينار التونسي مقابل كل من الدولار بنسبة 6.1 في المائة واليورو بنسبة 1.0 في المائة. وانخفضت أيضاً قيمة الأوقية الموريتانية مقابل كل من الدولار بنسبة 5.1 في المائة واليورو بنسبة طفيفة بلغت 0.02 في المائة. وبالنسبة للدينار الجزائري فقد تراجعت قيمته مقابل الدولار بنسبة 2.4 في المائة، وتحسنت بنسبة 3.5 في المائة.

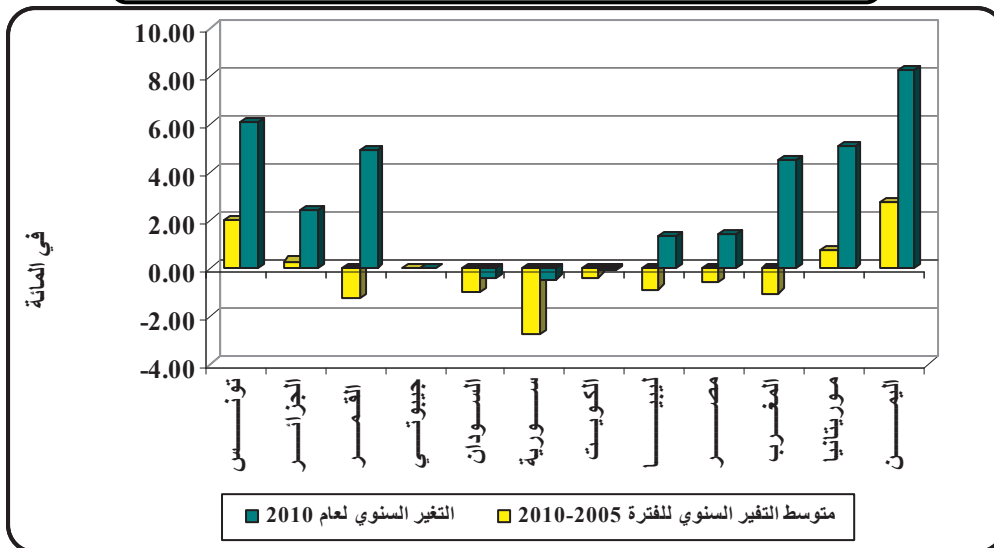


المائة مقابل اليورو. أما الجنيه المصري فقد انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة 1.4 في المائة، وتحسنت مقابل اليورو بنسبة 3.5 في المائة. كما انخفضت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار بنسبة 8.3 في المائة، في حين ارتفعت مقابل اليورو بنسبة 0.4 في المائة، الملحقان (11/9) و(12/9).

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة، فقد تحسنت قيمة عملات الدول العربية المثبتة بالدولار وبعض العملات العربية التي تتبع نظم التعويم، وذلك أمام وحدة حقوق السحب الخاصة خلال عام 2010. حيث بلغت نسبة الارتفاع نحو 1.2 في المائة في كل من دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت) والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان. بينما ارتفعت قيمة الدينار الكويتي بنسبة 1.7 في المائة والليرة السورية بنسبة 1.5 في المائة و الجنيه السوداني بنسبة 1.3 في المائة. في حين تراجع سعر صرف الريال اليمني مقابل حقوق السحب الخاصة بنسبة 6.7 في المائة، والدينار التونسي بنسبة 4.9 في المائة وكل من الفرنك القمري والاقوية الموريتانية بنسبة 4.0 في المائة. كما انخفض سعر صرف كل من الدينار الجزائري والدينار الليبي والجنيه المصري والدرهم المغربي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسب تراوحت بين 0.02 في المائة و3.0 في المائة خلال عام 2010، الملحق (13/9).

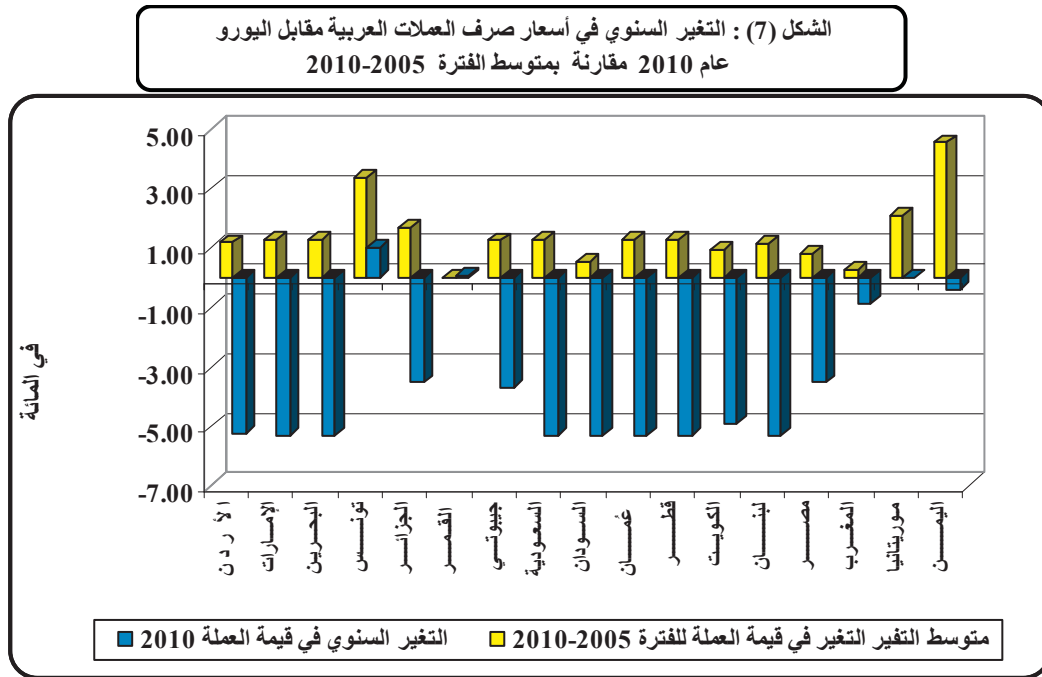
ومن ناحية الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة 2005-2010، فقد سجل الدينار العراقي أعلى ارتفاع في قيمته (أي انخفاض عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل الدولار بنسبة بلغت 4.5 في المائة. وتحسنت قيمة كل من الفرنك القمري والجنيه السوداني والليرة السورية والدينار الكويتي والدينار الليبي والجنيه المصري والدرهم المغربي مقابل الدولار، حيث تراوحت قيمة الارتفاع بين 0.4 في المائة و2.7 في المائة. هذا في حين تراجعت قيمة سعر صرف الريال اليمني بنسبة 2.8 في المائة. كما تراوحت نسبة التراجع في عملات كل من تونس والجزائر وموريتانيا بين 0.3 في المائة و2.0 في المائة. بينما استقرت قيمة سعر صرف عملات كل من دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت) والأردن وجيبوتي ولبنان، حيث ظلت عند نفس مستواها، الشكل (6).

الشكل (6) : التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2010 ومتوسط الفترة 2005-2010



المصدر: الملحق (10/9).

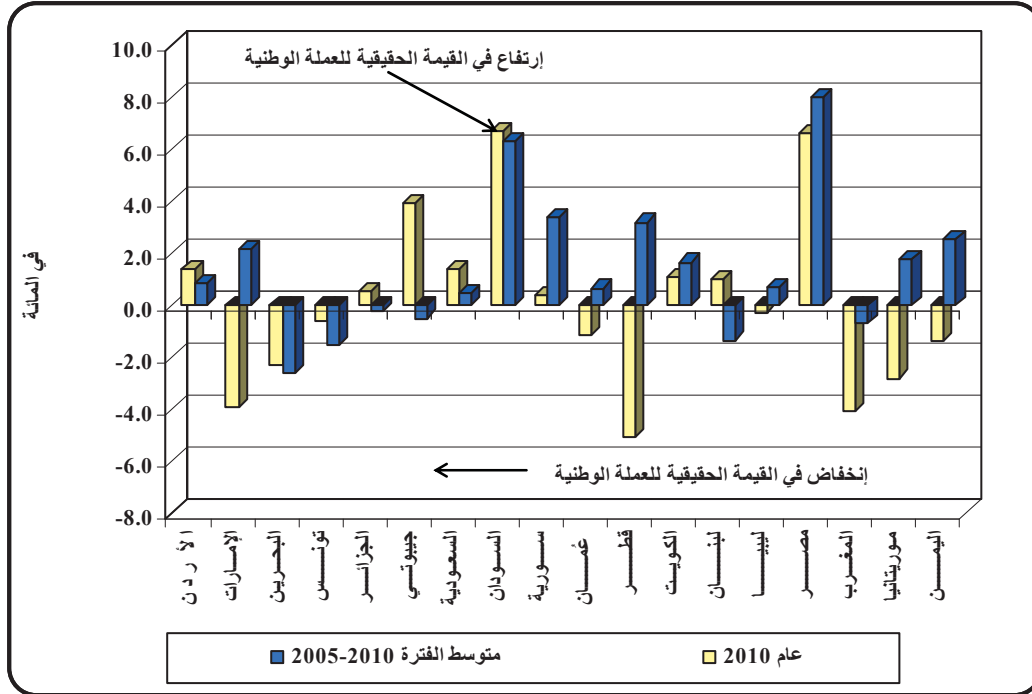
وبالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو خلال الفترة 2005-2010، يشير التغير في أسعار معظم عملات الدول العربية إلى تراجع في قيمتها (أي زيادة عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل اليورو حيث بلغت أعلى نسبة في حالة الريال اليمني، الشكل (7).



المصدر : الملحق (12/9).

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، فقد ارتفعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لتسع دول عربية خلال عام 2010، مما يعكس ارتفاع معدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لها. حيث سجل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للجنيه السوداني أعلى معدل ارتفاع حيث بلغت نسبته 6.7 في المائة، تلاه الجنيه المصري بمعدل ارتفاع بلغ 6.6 في المائة. كما ارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الفرنك الجيبوتي والدينار الأردني والريال السعودي والدينار الكويتي بنسب تراوحت بين 1.1 في المائة و3.9 في المائة. بينما ارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الليرة اللبنانية والدينار الجزائري والليرة السورية بنسب أقل تراوحت بين 0.4 في المائة و1.0 في المائة. هذا ويتضح أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من السعودية والأردن والسودان قد سجلت نسب ارتفاع في عام 2009 وصلت إلى أعلى من متوسط نسبة الارتفاع التي سجلتها خلال الفترة 2005-2010، الملحق (14/9) والشكل (8).

الشكل (8) : التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية \* لعام 2010 ومتوسط الفترة 2005-2010



التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100. ترمز العلامة (-) إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، والنسب المئوية الموجبة إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة. المصدر : الملحق (14/9).

وفي المقابل، حقق الريال القطري أعلى نسبة انخفاض في مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث بلغت نسبته 5.1 في المائة تلاه الدرهم المغربي بنسبة 4.1 في المائة. كما انخفض مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الدرهم الإماراتي والأوقية الموريتانية والدينار البحريني والريال اليمني بنسب تراوحت بين 3.9 في المائة و1.4 في المائة. هذا بينما تراجع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الريال العماني والدينار التونسي والدينار الليبي بنسب أقل تراوحت بين 1.1 في المائة و0.3 في المائة خلال عام 2010، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تراجع معدلات التضخم المحلي في هذه الدول مقارنة بمعدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لها.